الناتج القومي الاجمالي (GNP)[٥٠]، هبوطاً مطرداً في الاعوام السابقة، من ٧٥ بالمئة العام ١٩٨١، الى ٧٣ بالمئة العام ١٩٨٣، وبلغ أدنى مستوى له على الاطلاق في العام ١٩٨٤، حين وصل الى ٥٦ بالمئة. ومن الناحية المطلقة، بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي ١٠٨٥ مليون دولار في العام ١٩٨٤، وهو مستوى تمّ بلوغه، أصلاً، في العام ١٩٨٠، واستدعى الامر انخفاضاً مماثلاً في الناتج المحلي الاجمالي للفرد؛ فبينما بلغ الناتج المحلي الاجمالي للفرد، في الارض المحتلة، ٨٦٧ دولاراً في العام ١٩٨٢ (١٠٣٢ دولاراً، في الضفة الغربية؛ ٦١٠ دولارات في قطاع غزة)، هبط في العام ١٩٨٤ الى ٨٤٨ دولاراً[٥١]. وفيما سجل الناتج المحلي الاجمالي، في العام ١٩٨٦، انخفاضاً ملموساً ليصل الى حوالى المليار دولار، شهد الناتج المحلي الاجمالي للفرد في السنة عينها، هو الآخر، انخفاضاً ملموساً، ليبلغ حوالى ٥٧٠ دولاراً[٥٢].

ولاحظ بنبنستي، في تقريره، ان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي أظهر انخفاضاً ثابتاً، من حوالى ٤٠ بالمئة العام ١٩٨٠، الى ٢٧ بالمئة العام ١٩٨٣[٥٣]، نتيجة تناقص المساحة المزروعة الاجمالية، التي هبطت، في المقابل، من حوالى ٣٦ بالمئة من المساحة الاجمالية للضفة الغربية، في العام ١٩٦٤، الى ٢٨ بالمئة في العام ١٩٨٣[٥٤]. كما هبطت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي من تسعة بالمئة العام ١٩٦٨، الى ٦,٥ بالمئة العام ١٩٨٠[٥٥]، ولم تصل مساهمته، في العام ١٩٨٣، سوى ٦,٧ بالمئة. أما التجارة والنقل، فقد ارتفعت مساهمتهما من ٣٠ بالمئة العام ١٩٨١ الى ٣٦ بالمئة العام ١٩٨٣[٥٦].

الموارد والامكانات؛ معالجة بديلة

نقدم في ما تبقى من هذه الدراسة، محاولة أولية لنظم بعض المكوّنات المشتقة من مراجعة النماذج التي قدّمناها في ما سبق، في هيكل يتلمس بداية الطريق الى سيناريو مقترح لمستقبل الدولة الفلسطينية الاقتصادي. وسوف نعطي وزناً أكبر للتوجهات الاستراتيجية، نظراً الى أهميتها الحرجة؛ وسوف نسعى الى ان نشير الى مواطن التلاحم الواضحة والمساعدة على زيادة تماسك الممكنات.

نلاحظ، بداية، ان تتبع مسار المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية يتطلب أفقاً زمنياً طويلاً نسبياً. وفي الوقت عينه، فان التغطية السليمة للافق الزمني الواجب لهذه الدراسة، والذي يمتد الى أكثر من عقد، يصطدم، في تقديرنا، بعقبتين هامتين: الاولى، قصور الجهد الفردي المبذول؛ والثانية، عدم توافر المعطيات اللازمة للتوثيق الاحصائي في شكل حلقات زمنية متسلسلة يمكن الركون اليها.

وعلى الرغم من ان هذه الفقرة سوف تعتمد، لسهولة المقارنة، التقسيم الذي استخدم في الفقرة السابقة، الا اننا سوف نعمد، من جهتنا، الى التلخيص، في محاولة استشراف المستقبل الاقتصادي الفلسطيني، محتوى وتركيباً ودلالة.

(أ) الموارد البشرية

نحاول، الآن، تبيان مدى التطور السكاني؛ ثم مدى استخدام القوة البشرية في النشاط الانتاجي في الدولة الفلسطينية. وسوف نختار مقياسين، هما: عدد السكان، وحجم نوعية العمالة؛ اذ انهما من افضل التعبيرات الكمية الاجمالية عن مدى تطور القوى البشرية في المجتمع.